مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد السياسي للسوق السورية: ديالكتيك الهوية وميكانيك مؤسسات الضوابط
اسم الكاتب: د. قيس محمد خضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/690
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاقتصاد السياسي للسوق السورية: ديالكتيك الهوية وميكانيك مؤسسات الضوابط

د. قيس محمد خضر*

الملخص

لطالما كان السوق ساحةً لتلاقي صراع قوى الفاعِلِين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص، ولطالما كان هذا الصراعُ محلاً للدراسة والتحليل في مدارس التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي).غالباً ما يترافق التحولُ من هوية اقتصادية إلى هوية اقتصادية أخرى بحالات من الخلل والفوضى. انتقل الاقتصاد السوري، أقلّهُ دستورياً، من اقتصاد اشتراكيٍّ إلى ما–بعد اشتراكي، وترافق هذا التحول بحالٍ واضحة من الفوضى والخلل. تناول البحث إشكالية التطور غير المتناغم بين هوية الاقتصاد السوري من جهة، مع طبيعة البنية المؤسساتية الحاملة لهذه الهوية وشكلها من جهة أخرى كمُسبِّبٍ رئيسٍ لفوضى السوق. لم يعرفِ الاقتصادُ السوري كيف يبني شبكةَ مؤسساتِ الضوابط التي يُفترضُ بها أن تُصمِّم وتنظمَ وتضبطَ حدودَ تدفقاتِ القيمِ المضافة في الاقتصاد السوري. جاء تطور الهوية الاقتصادية تطوراً مشوهاً، إذ لم يترافقْ بتطورٍ موازٍ في البنية المؤسساتية الحاملة لهذه الهوية. اقترح البحث استكمالَ أسبابِ حسن عقلانية السوق السورية من خلال بناء "منظومة مؤسسات الضوابط"، التي تُدار من خلال ما يمكن أن يكون "الهيئة العامة لمؤسسات ضبط السوق"، التي تتولى بدورها مهمة وضع الاستراتيجية الوطنية ومتابعة تنفيذها لضبط قوى السوق وإدارتها بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

*مدرس في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد–جامعة دمشق.

أولاً: المقدمة العامة: هوية البحث:

يُعدُّ "السوق" من أهم موضوعات نظرية الاقتصاد الجزئي، وأكثرها تعقيداً ليس فقط لأنه محل صراع قوى السوق حيث ترتفع مؤشرات "الأسعار"، أو تنخفض ومعها معيشة المواطنين، بل لأنّه يستحضر مفرزات نظرية الاقتصاد الكلي المتبناة ليختبر فعاليتها في دساتير التحليل الجزئي.

الإشكالية: في الخلفية، يعاني السوق السوري من خلل واضح يرقى إلى حد الفوضى التي عرّتها ظروف الأزمة ومعطياتها، متجسدة بالآثار السلبية الكبيرة المترتبة عليها من حيثُ عجزُ السوق عن تظهير التوازنات الحقيقية من جهة، ومن حيث عدمُ قدرتِه على إعطاء الإشارات الحقيقية عن النشاط الاقتصادي إلى صناع السياسة للتحرك بناءً عليها من جهة أخرى.

تناول البحث إشكالية فوضى السوق السورية، وضُعف التنسيق والانسجام بين الهوية والسياسة الاقتصاديتين اللتين تتبناهما الدولة السورية من جهة، والأدوات التدخلية والضوابط المؤسساتية الناظمة للنشاط الاقتصادي من جهة أخرى كمسبِّبٍ لتلك الفوضى. يقتضي تفسير الانحراف والخلل وضع المعيار أولاً؛ فهل هناك هوية اقتصادية واضحة، مقرونة ببنية مؤسساتية مكافئة وموائمة، تضمن ضبط السوق، وتجسيد هذه الهوية ووضعها موضع التنفيذ؟

الفرضيات: بالطبع لا يمكن إسناد فوضى السوق خللها إلى عامل واحد، لكن قد يكون من المهم اختبار أحد هذه العوامل التي يراها البحث الأكثر أهميةً. تناول البحث إشكالية وجود "الضوابط" "**Regulations**" الحاكمة لعمل قوى السوق وفعاليتها.

الفرضية الأولى: تكفي المؤسسات القائمة لضبط السوق (كمعبِّرٍ عن هوية الاقتصاد)، ولكن يجب تفعيلُ عملِ هذه المؤسسات ودعمُها للقيام بمهامها.

الفرضية الثانية: ليس هناك بنيةٌ مؤسساتيةٌ واضحةُ المعالم موكلةٌ بضبط السوق بما يتناسب ومقتضياتِ الهوية الاقتصادية، وتمثلُ هذه الفجوة أحدَ أهمِّ أسبابِ فوضى السوق.

هدف البحث: هَدَفَ البحث إلى تسليط الضوء تسليطاً مباشراً على الخلل السياساتي بين الهوية الاقتصادية المحددة دستورياً، والمؤسسات الإدارية والتنفيذية المكلفة بتوفير الغطاء اللازم لتجسيد مثل هذه الهوية. كما هَدَفَ البحث إلى اقتراح صيغة مؤسساتية تشمل التناسب المطلوب بين البنية الفوقة الفكرية للسياسة الاقتصادية السورية من جهة والبنية التحتية المؤسساتية الموائمة من جهة أخرى.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تأكيد أهمية إنتاج الاقتصاد السياسي للسوق السورية، أو لطبيعة "الدولة الاقتصادية السورية وأبعادها"، ليس على اعتبار من الترف الفكري بل على اعتبار أهمية ذلك لتخطيط مآلات السوق، وتحديد طبيعة التدخلات اللاحقة لوضع السياسة والهوية موضع التنفيذ.

الأهمية العملية: تحليل المشهد الاقتصادي بشكل يسمح بإدارة الاقتصاد السوري من فوق سقف التخطيط الاقتصادي الذي يربط الغايات والأهداف والسياسات (البنية الفوقية للتخطيط الاقتصادي) بالمؤسسات والأدوات (البنية التحتية للتخطيط) المناسبة لتحقيقها، لا من تحت هذا السقف.

منهجية البحث: اعتمد البحث منهج التحكيم الاحتمالي في دراسة الإشكالية المطروحة، والفرضيات المرافقة. وفقاً لمنطوق الفيلسوف Charles Peirce(1839–1914) مؤسسِ هذا المنهج، فإن التحكيم الاحتمالي، كنظرية أبستمولوجيا، أو ما يعرف بالاستنباط أو الاستدلال بحثاً عن أفضل التفسيرات، هو نوع من الاستنتاج الذي ينتقل من المعطيات التي تصف ظاهرة ما إلى الفرضية التي تفسر على أفضل نحوٍ تلك الظاهرة. لذا، يُنظر إلى التحكيم الاحتمالي على أنه نوع من تصميم أو صوغ نظرية "Theory-Forming" أو نوع من الاستدلال التفسيري"Interpretative Inference"(راجع Magnani [2001]).

نمذجة التحكيم الاحتمالي: بحسبJosephson [1994] يعدُّ التحكيم الاحتمالي نمطاً خاصاً من أنماط الاستدلال الذي يأخذ التسلسل المنطقي الآتي: (D) هو شكل من أشكال المعطيات (حقائق، ظواهر، مشاهدات، افتراضات).(H) تفسر المعطيات (D)، وإذا كانت H صحيحة فإنها ستفسر المعطى (D). ليس هناك من تفسير أفضل من (H) يمكن أن يفسر المعطى (D).بالنتيجة فإن (H) هي فرضية صحيحة. يمثل المعطى(D)في البحث ظاهرة وفوضى السوق السورية وخللها. ويعبّر التفسير(H)عن عدم بناء منظومة ضوابط السوق "Market Regulation System" وتطبيقها. فإذا قلنا: إن حضور منظومة الضوابط (الكمية والنوعية) أو غيابها، يفسر أكثر من أي شيء آخر، ظاهرة فوضى السوق أو ضبطها فإن اختبار فرضية البحث يصبح مقبولاً.

الحدود الزمانية والمكانية: دُرِسَتْ ظاهرة فوضى السوق السورية أو خللها خلال السنوات السابقة (بشكل خاص منذ العام 2012 حتى الوقت الراهن)، مقارنة بالهوية الاقتصادية في الدستور السوري

المقر في العام 1973. مع دراسة دور انتشار ضوابط السوق في أسواق أخرى من دول نامية (كما رأينا في دول أمريكا اللاتينية منذ ثمانينيات القرن الماضي).

ثانياً: الدولة والسوق: حتمية الديالكتيك أم خديعة الفكر؟!

يشكل السوق الساحةَ الرئيسةَ لتلاقي قوى العرض والطلب، ولتفاعل أهم الفاعلين في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بل حتى السياسي للقوى المؤثرة في الدولة، أيِّ دولة. السوق هو المشعر الذي يقيس درجة تنظيم تفاعل هذه القوى ومدى سيطرة إحدى هذه القوى على القوى الأخرى. يختزل الاقتصاد السياسي صراع هذه القوى في صراع بين قوتين رئيستين الدولة (أو الحكومة) من جهة وقوى السوق (أو قوى القطاع الخاص) من جهة أخرى، كما يحيل الاقتصاد السياسي هذا الصراع إلى نوع آخر من النزيف النظري الأيديولوجي المستمر دليلاً على حيوية الفكر الاقتصادي وتجدده. أين هي حدود كلٍّ من الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؟ في السعي للإجابة عن هذا السؤال، ظهرت دولٌ واختفت أخرى، وأُعيدَ بعثُ وإحياءُ نظرياتٍ وتمَّ وأدُ أخرى... ولا يزال النزيف مستمراً. لماذا؟ لأن الجشع "Greed" والخوف "Fear" في صراع أبديٍّ لإنتاج نماذجَ وصيغٍ يفني بعضها بعضاً ليستمر النشاط الاقتصادي، ويستمر وجود قوى الاقتصاد بتركيباتٍ مختلفٍ وزنُها. فتارةً يزيدُ وزنُ الدولة على حساب تراجع وزنِ قوى السوق في النشاط الاقتصادي، وتارةً أخرى يرتفعُ وزنُ القطاع الخاص وينحسر دور الدولة إلى حدود خجولة.

تشير أدبيات تحليل السوق إلى تدّرج هذا الدور من صيغة الدولة التدخلية "Interventionist state" إلى الدولة الراعية "Protectionist state"، ثم إلى دولة الضوابط "Regulatory state" (Glaeser & Shleifer [2003]، Gamble [1994]).

يكاد التناقض بين ثنائيات: الاقتصادي والاجتماعي، العدالة والفاعلية، الليبرالية والسلطوية، يكون السمةَ المشتركة للنظم السياسية والاقتصادية المعاصرة كلّها، ويتوقف تباين نجاح النظم في إدارة سياساتها على قدرتها على إحداث التوازن بين هذه الثنائيات المتناقضة(Gamble [1994]). في مثل ذلك يقول Lambin [2014]: "إذا لم تستند أرباح الشركات إلى استحقاق مشروعٍ، فهذا يعني أن دعامةً رئيسةً من دعائم النظام الاقتصادي تعاني من ضعف خطير، وهذا ما يضع الفعالية الاجتماعية والشرعية الأخلاقية لهذا النظام موضع التساؤل" (ص. 197) (راجع أيضاً Ferrera [2002]، Pierson [2001]، وLiao [2016] حول قضايا "الدولة التنموية").

من جهة أخرى فقد عززت الأزمات الاقتصادية المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، من فكرة ضرورة ضبط الأسواق والعودة إلى مفهوم الاقتصاد المختلط، أو الرأسمالية المضبوطة

"Regulated Capitalism" التي قدمها آدم سميث منذ العام 1776، ودعمها بول ساموبلسونPaul Samuelson في السنوات بين 1940 حتى 1970 (راجع الأفكار الخمس الرئيس للرأسمالية المضبوطة كما يراها ساموبلسون، وراجع أيضاً Lambin [2014] ص. 245–248، وSachs [2012] وDavid [2013]، وراجع الكتاب المميز "فهم اقتصاد السوق الاجتماعي في الولايات المتحدة" لمؤلّفيه، Armstrong *et al.* [2015]، راجع أيضاً Sekera [2016]، Wentzel [2011] وأعمال الفيلسوف الاقتصادي الشهير كارل بولانييCarl Polanyi[1][1944]، يتحدثون عن أن الدولة والمجتمع هما من يخلق السوق وليس العكس)[2].

ثالثاً: حوكمة السوق: الجيل الجديد من مؤسسات الضوابط

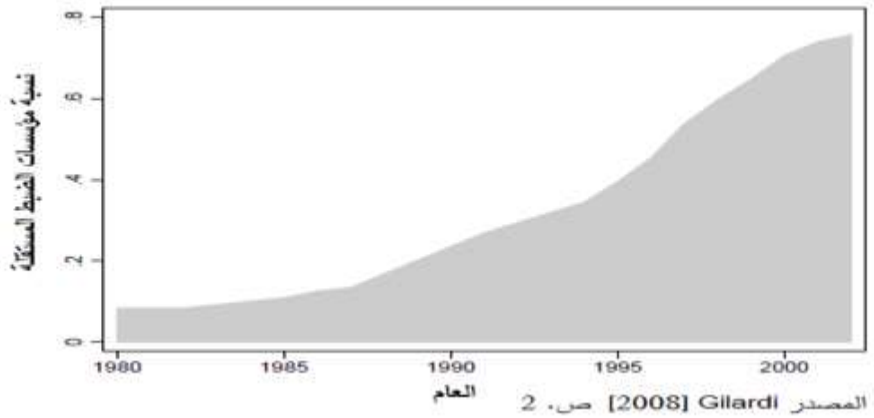
يرى بعض الكتاب (Pigou [1938]، وStiglitz & Shleifer [1989] Glaeser [2003])أن ظهور "الضوابط وانتشارها" في السياسات العامة إنما يعكس تحولاً هاماً ليس فقط على صعيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل حتى في كيفية التعاطي مع تنظيم النشاط الاقتصادي بشكل عام، (راجع أيضاً Levi-Faur [2006]،Gilardi [2008]). فمن المعروف على صعيد البناء المؤسساتي أنه عندما تتجه الحكومات لتغييرات في بنيتها الاقتصادية، فإنها تلجأ، على التوازي، لإنشاء مؤسسات ضبط مستقلة عن النظم الإدارية القائمة (كما يقول Strøm [2000]،Strøm *et al.* [2003]). لا يعدُّ مثلُ هذا النموذج جديداً، مادام كان موجوداً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، حيث أُنْشِئَتْ مثل هذه المؤسسات ولا سيما قطاعات معينة كالقطاع المصرفي وقطاع أسواق المال. إلَّا أنَّ انتشار مثل هذه المؤسسات كان قد شهد تسارعاً كبيراً منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى أصبح الآن نموذجاً مؤسساتياً شائعاً في الدول الأوروبية كلّها ومؤشراً على إرساء قواعد "دولة الضوابط"

[1]كارل بولانيي (1886–1964)، المؤرخ الاقتصادي المجري، وعالم الأنثروبولوجيا الاقتصادية، والاقتصاد السياسي، والفيلسوف الاجتماعي التاريخي. من أكبر المؤرخين الاقتصاديين في القرن العشرين، ومن أكثرهم عمقًا في التحليل.

[2]في مشهدٍ فكريٍّ مميز يستحق كل عناية واهتمام، يذهب كل من Offer & Söderberg [2016] أبعد من ذلك عندما يعتقدان أن هناك ما يشبه "الخديعة" "Magic" متجسدة بسطوة السلطة والقوة على الفكر والنظرية وتجييرها لصالحها وتوجيهها لإنتاج والترويج لمنتجات حسب الطلب. يتم ذلك من خلال منح جائزة نوبل في الاقتصاد إلى أعمال فكرية ونظرية ذات توجه معين دون سواه. يقول الكاتبان: "إن جائزة نوبل في الاقتصاد جاءت نتيجة الصراع بين الديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy) ونخبة قطاع الأعمال (Business Elites) في السويد، وهو ما يجسد مثالاً ضيقاً وعملياً للصراع الأكثر شمولاً بين الطبقات في الغرب." (ص. 13). يتابع الكاتبان قائلين: بالنسب إلى علم يمجِّدُ العقلانية، تعدُّ جائزة نوبل نوعاً من الانحراف والشذوذ (anomaly)عن قواعد التفكير والأداء، تعدُّ نوعاً من الخديعة، وانتقالاً أحاديَّ الجانب يمنح كهدية. من المثير للسخرية وللاستغراب، أن تُمْنَحُ "هذه الخديعة وهذا السحر إلى "السلطة" مقابل ما يفترض به أن "علم" (المرجع السابق ص.13).

"Regulatory state". يتبدى مثل ذلك في الشكل (1) المعروض أدناه إذْ يُظهر المحورُ العمودي نسبةَ القطاعات في الدول الأوروبية، حيث أُنْشِئَتْ مؤسسات ضبط مستقلة (نسبة إلى مجمل القطاعات)، خلال السلسلة الزمنية المعروضة على المحور الأفقي.

الشكل (١) تطور إنشاء مؤسسات الضبط المستقلة



المصدر Gilardi [2008] ص. 2

ما أهم المقاربات والحجج المنطقية التي يسوقها منظرو الضوابط للدفاع عن أهمية مؤسسات الضبط، واستقلالها؟

أولاً: يمكن لتفضيلات صُنَّاع السياسة أن تتغير عبر الوقت، وهذا ما يُضعف من مصداقية الالتزام السياساتي للحكومات (Kydland & Prescott [1977]).

ثانياً: يَنظر كثير من مصممي السياسات الاقتصادية إلى أن إنشاء مؤسسات الضبط المستقلة ينطوي على نوع من "تكبيل يدي" صناع السياسة في المستقبل وتقييد قدرتهم على تغيير توازنات المصالح وضمان ديمومة واستمرارية التوجه السياساتي للدولة (Pierson [2004]).

ثالثاً: تعدُّ البيئة المؤسساتية حاضناً حقيقياً لاستقرار السياسات الاقتصادية، ومن ثَمَّ لكل من المصداقية وعدم اليقين السياسي. بكلام آخر، يجب أن تُرْبَطَ مجموعات الضغط، أو من يدعوهم Tsebelis (2002) بـ"لاعبي الفيتو" "Veto Players"، بمؤسسات ضبط مستقلة وحيادية، إذْ إن إدراك هؤلاء لصعوبة تغيير معالم رسم السياسات الاقتصادية وتغيير موازين القوى في السوق سيدفعهم

للقبول بالتعايش مع الأمر الواقع (راجع بشكل خاص الفصل الخامس عند Gilardi [2008]، ص. 73–106؛ راجع أيضاً Balleisen & Moss [2009]).

رابعاً: الاقتصاد السياسي للسوق السورية: فائض الدولة وفراغ المؤسسات

للوقوف على تحليل واقع السوق السوري ومآلاته، سيكون من الضروري على صناع القرار في سورية أن يجيبوا عن التساؤل الآتي: إلى أي مدى يرتبط تشكل، والحفاظ على، بنية السوق بتنظيم النشاط الاقتصادي كما تفرضه الدولة؟ بالمقابل، أصبحت التغذية العكسية القادمة من السوق عن البنية المؤسساتية التي ترسيها الدولة، محطَّ تحليل واهتمام بالِغَين، على اعتبار أن طابع التطور المشترك الذي يصبغ علاقة "الدولة" و"السوق" يجعل من اكتشاف بنى الحوكمة في نظم السوق تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى راسمي السياسة المسؤولين عن صوغ هويات اقتصاداتهم (Veggeland [2015]، Pierson [2004]) فهل يعرف السوق السوري مثل هذا التبادل بين بنيته وهويته؟!

تظهر مقارنتنا للمبادئ الاقتصادية، كما نص عليها دستور الجمهورية العربية السورية (في نسختيه الأخيرتين)، مدى التغيير الذي طرأ على الهوية الاقتصادية من خلال الانتقال من العنوان العريض للاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعد هذا العنوان (دون الدخول في الفصل والوصل بين البعدين الانتمائي والاقتصادي من خلال تجاهل ذكر البعد العربي القومي في المبادئ الاقتصادية، كما وردت في دستور عام 1973).

يرد في دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 ما يأتي:

"**الفصل الثاني: المبادئ الاقتصادية**

المادة الثالثة عشرة:

- الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على أشكال الاستغلال جميعها.
- يراعي التخطيط الاقتصادي في القطر تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي".

بالمقابل، يرد في دستور عام 2012 ما يأتي:

"**الفصل الثاني: المبادئ الاقتصادية**

المادة الثالثة عشرة:

1. **يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الدخل الوطني، وتطوير الإنتاج، ورفع مستوى معيشة الفرد، وتوفير فرص العمل.**
2. **تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة.**
3. **تكفل الدولة حماية المنتجين والمستهلكين، وترعي التجارة والاستثمار وتمنع الاحتكار في مختلف المجالات الاقتصادية، وتعمل على تطوير الطاقات البشرية، وتحمي قوة العمل، بما يخدم الاقتصاد الوطني".**

يبدو واضحاً أن المفصل الأبرز في التغيير إنما ينطوي على ذكر تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص. يمثل هذا الانتقال حالة طبيعية من تطور دور الدولة من الدولة المتدخلة إلى الدولة الراعية، ثم إلى دولة الضوابط التي "تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وترعى التجارة والاستثمار، وتمنع الاحتكار في مختلف المجالات الاقتصادية"، وهذا ما يعني ضمنياً ضمانَ المنافسة. إذ من الملاحظ عدم الإشارة إلى مصطلحين اثنين: النظام الاقتصادي الاشتراكي من جهة، والمنافسة أو التنافسية من جهة أخرى، حيث تُرك المجال دون تبني نهج اقتصادي مسمًّى بعينه، بل تُركت الهوية عامة جداً بين العام والخاص. من الملاحظ أيضاً، عدم التوجه نحو الإشارة بوضوح إلى الشراكة أو التشاركية بين القطاعين العام والخاص، بل تُركت أيضاً لتفهم من السياق من خلال الإشارة إلى "تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص".

تحت سقف الدستور، نشأت عناوين فرعية للهوية الاقتصادية كتلك التي تتحدث عن "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وعن "اقتصاد الجيل الثالث، جيل التشاركية الوطنية الفعالة"[3] وغير ذلك من العناوين الاقتصادية. تبرز هنا "معضلة" الاقتصاد السياسي السوري، إذ أدت ضبابية الهوية

[3] يرد في كلمة رئيس مجلس الوزراء السوري أمام مجلس الشعب في افتتاح جلسات الدورة العادية الثانية عشرة من الدور التشريعي الأول (بتاريخ 7/شباط/ 2016): "قلم يعد هناك مجال للشك في ضرورة استثمار كافة الموارد الوطنية العامة والخاصة والصديقة في سياق التحضير لعملية إعادة الإعمار من خلال إعادة هندسة الاقتصاد الوطني. فكان لابدَّ من ولادة الجيل الثالث من أجيال الاقتصاد السوري (جيل التشاركية الوطنية الفعالة) – كضرورة تاريخية فرضتها أطر التطور من الجيل الأول (جيل القطاع العام) وما رافقه من ميزات وصعوبات – إلى الجيل الثاني (جيل اقتصاد السوق الاجتماعي) إلى استيلاد الجيل الثالث كامتداد طبيعي للأجيال السابقة، وكحاجة إرادية واعية لإدارة المعادلة الأزلية بين الموارد المحدودة والحاجات اللامحدودة مع المحافظة على القطاع العام كقطاع رائد واستراتيجي في المسيرة التنموية".

الاقتصادية إلى خلل مؤسساتي ووظيفي، على مستوى السوق بشكل خاص، يفوق الترهُّل، ويقاربُ الضياع.

فعندما تكون الهوية هوية اقتصاد اشتراكي مخططٍ مركزياً فهذا يعني ملكيةً عامة لوسائل الإنتاج، وتسعيراً إدارياً للمنتجات، ووجود رقابة حكومية قوية على الأسواق. ويتم تنظيم وضعية السوق وإنفاذ رؤية الدولة بواسطة مؤسسات حكومية عامة تحكم تحركات قوى السوق. بالمقابل، يستند الاقتصاد الرأسمالي إلى ليبرالية في التسعير، وإلى غياب التخطيط المركزي، وإلى إرساء آلية التصحيح والتنظيم التلقائيين لقوى السوق مع تراجع المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى حد كبير.

أدى غياب الهوية الاقتصادية الواضحة بعد التخلي عن هوية الاقتصاد الاشتراكي، إلى غياب أدوات الدولة المرافقة لضبط السوق. هنا تتبدى جذور المشكلة الحقيقية: مشكلة غياب كلٍّ من الاقتصاد السياسي والاقتصاد المؤسساتي السوريَّين. بكلام آخر، لم يقترن التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد ما بعد الاشتراكي (أياً تكن تسميته) بتغيير في البنية المؤسساتية التحتية الحاملة للهوية الجديدة. فلكلِّ نهج اقتصادي معينٍ نمطٌ معينٌ من مؤسسات مرافقة تسمح بإخراج وبلورة شكل الاقتصاد ومكوناته وقواه. فإقرار "اقتصاد السوق الاجتماعي" لم يترافق بإحداث بنية مؤسساتية موازية تضمن وضع هذه الهوية موضع التنفيذ، بل تغير عنوان الاقتصاد السوري وبقيت بنيته التحتية على ما هي عليه. لا تنحصر المشكلة إذاً في عدم تظهير هوية اقتصادية واضحة بقدر ما تتجلى في غياب أدوات تنفيذ الهوية ومؤسساتها لتحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي. ففي ظل التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعد الاشتراكي، لم يكن من العقلانية بمكان الاعتماد على أدوات ومؤسسات الاقتصاد المصمَّمَة نفسها بما يتلاءم والتخطيطَ المركزي، والتحكم الكبير بقوى السوق على سبيل المثال. لمْ يشهد الاقتصاد السوري تطوراً مؤسساتياً لمؤسسات الضبط التي يفترض بها تنظيم قوى السوق الصاعدة، وضبطها لتسير في القنوات التي تريدها الدولة لتمكين التنمية المستدامة، كما حدث في دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

هذا هو الشرخ العميق الذي أنتجه غيابُ الاقتصاد السياسي، وغياب التخطيط الاقتصادي الحقيقي في الدولة الاقتصادية السورية. فقد بقي الخطاب الاقتصادي حبيس الزاوية الحادة الضيقة للحديث عن نجاح تجربة "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي أفرزته المؤسسة السياسية والحزبية أو إخفاقها وليس مدرسة الاقتصاد السياسي السوري، إن كان هناك مثل هذه المدرسة. من المحطات القليلة التي تتحدث بلهجة الاقتصاد السياسي السوري، نقف عند ما قاله عصام الزعيم وزير الصناعة ووزير الدولة لشؤون التخطيط السابق.

يقول الزعيم: "جاء إشهار اقتصاد السوق الاجتماعي وإقراره في المؤتمر القطري العاشر للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رداً على دعوات خطابية أطلقت مراراً قبل انعقاد المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي معلنة بكل اقتدار لقد وضعنا تركة الاشتراكية واقتصاد الدولة ونظم الدعم والحماية وراءنا وأخذنا بلا تحفظ بنظام السوق ونبذنا نهائياً أي تدخل اقتصادي مباشر من الدولة، لكن تلك الدعوات المفتقدة إلى العملية الواقعية جوبهت بقلق واستهجان واسع من أوسع الأوساط العمالية والنقابية والحزبية والسياسية والثقافية ومن الكثير من الاقتصاديين السوريين." (ص.9).يتحدث الزعيم عن الظروف المرافقة للتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي بطريقة سياسية أكثر منها اقتصادية، وتظهر الفقر التحليلي لطبيعة التحول الاقتصادي ومتطلباته عندما يكون بحجم الهوية الاقتصادية. يثبت هذا القول ضبابية مفصل التحول من الاقتصاد الاشتراكي، دون أي تخطيط للخطوة اللاحقة. فقد كان ذلك بمنزلة القفز في المجهول.

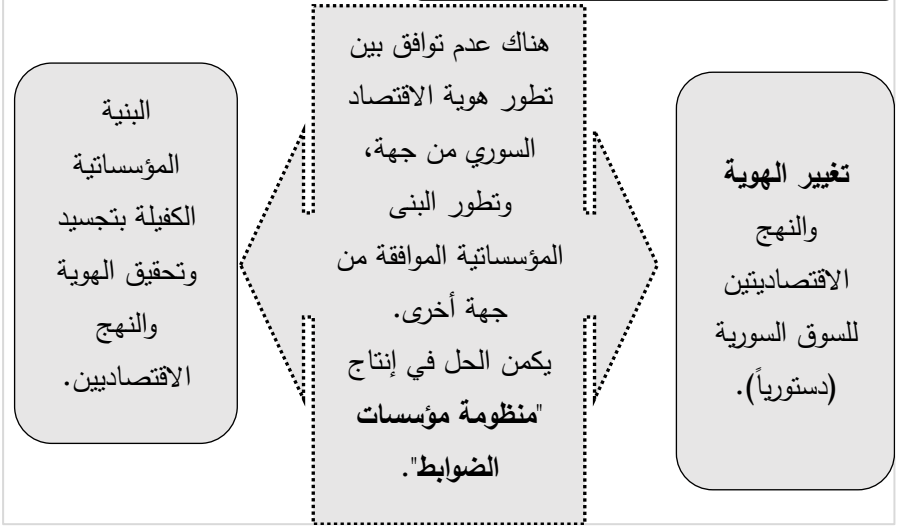
يقول الزعيم أيضاً: "لذلك فإن اقتصاد السوق الاجتماعي نظام يحتمل الوجهين، ونقصد بهما التوازن الحركي (أي بالهروب إلى أمام على أساس الديمقراطية السياسية التعددية والنمو الاقتصادي الفعال) بين النمو الاقتصادي في إطار السوق (بحلوها ومرها بمنافستها واحتكارها بازدهارها وانكماشها)، وعلى أساس المنافسة والربح والتفاوت المتعاظم في الدخول والثروات وغلبة الأرباح على الأجور من جهة ورفع الأجور، وزيادة الميزات والرفاهية الاجتماعية؛ وتنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى". (ص. 5). يبقى تحليل الزعيم يدور في فلك الثنائية الجدلية للاقتصاد والاجتماع ولإمكانية التوفيق بينهما، من قبيل ما يصح الحديث عنه في ألمانيا أو في زمبابوي على سبيل المثال.

يضيف الزعيم قائلاً: "لكن آفاق التوازن الحركي في نظام السوق الاجتماعي بين المتناقضين السوق وربحها والمجتمع وتنميته تتحدد في الوقت نفسه بالعوامل الوطنية والداخلية حيث يحدد مستوى التطور والتطوير في مجالات التكنولوجيا والصناعة والإنتاج والتصدير ومستوى الإنتاجية وإنتاجية العمل المترتبة عليهما مصداقية الدولة فيما يخص الرعاية والتنمية الاجتماعية وقدرتها على تحقيقهما وتطويرهما المستمر، وهذه المصداقية كهذه القدرة تتوقفان أيضًا على المعطيات السياسية وعمق الديمقراطية وفعالية تعدديتها وتداولها والمعطيات النقابية والمهنية وكفاءة الحوار الاجتماعي ونظامه التعاقدي والتفاوضي وإدارة السلم المتحرك للأجور من خلاله". (ص. 6). لكن الزعيم، وعلى أهمية ما يقدم من تطرُّقٍ لعناوين اقتصادية كالإنتاج، والإنتاجية، والديمقراطية، والأجور، لا يشير إلى أهمية التناسب بين تطور هوية الاقتصاد من جهة وتطور البنية المؤسساتية الحاملة لضبط السوق السورية وحوكميتها بحلَّتها الجديدة من جهة أخرى. لا يشير الباحث إلى أهمية تطوير المؤسسات الحاكمة

وتغييرها لعمل السوق، بحيث تتلاءم والمهام الجديدة الموكلة إلى قوى كلٌّ من السوق والدولة. فانسحاب الدولة من السوق السورية، إلى حدود معينة، جاء بدائياً، حدَّ البدائية، ولم يكن ديالكتيكياً طبيعياً، بل جاء ميكانيكياً قسرياً، أنتج سوقاً بريَّةً غير مدجَّنةٍ سُلِّمتْ دون مقاومة، وعلى عَجَلٍ، إلى طبقة من المحتكرين، تحت صيغة "احتكار القلة" "Oligopoly". استطاعت هذه الطبقة خلال الخمس عشرة سنة الماضية أن تبني شبكةَ خيوطٍ قويةً حاصرت السوق السورية، كما استطاعت التأثير في قنوات صنع القرارات الناظمة والحاكمة لعمل السوق، وتوجيهها من ثَمَّ لما فيه خيرُ مصلحتِها على حساب المصلحة العامة.

يلخص الشكل (2) الآتي طبيعة المشكلة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد السوري بوضعه الراهن كما نراها.

الشكل (2): إشكالية الاقتصاد السياسي



إذاً، في ظل غياب شبه تام لمنظومة مؤسسات حوكمة وضبط السوق (لاحظ أن هذا لا يعني غياب المؤسسات بذاتها)، فقد تم ملء الفراغ المؤسساتي للرقابة والضبط من قبل منظومة من قلة من المحتكرين التي عرفت كيف تستغل سوء التخطيط وعدم تجهيز مؤسسات الضوابط، لتبني بانتهازية جشعة منظومة من "الكسب الريعي" "Rent Seeking" للقيم المضافة في السوق السورية وتُحوِّلُها

إلى حسابات ضيقة، حارمةً منها السواد الأعظم من الطبقات الاجتماعية. إن الفراغ الذي يحدثه انسحاب الدولة، قليلاً أو كثيراً يجب أن يملأه، بشكلٍ حتمي وواعٍ، بناءُ منظومة مؤسساتية لضبط وحوكمة السوق وقوى السوق. يرى كثير من الاقتصاديين أهمية أن يكون هذا التطور الواعي مشفوعاً بتطور سياسي واعٍ أيضاً يحصّن بناء دولة الضوابط (Cook & Mosedale [2007]، راجع أيضاًJordana& Levi-Faur [2004]).

نذكر بما سبق وذكرناه بأن السوق لا يعني غياب الدولة. وفي سورية، يجب ألّا يغيب عن الذهن بأنه مع اندفاع القطاع الخاص، ومع فتح أبواب التنافسية، فإننا نرى أن مسؤوليات إضافية قد وقعت على عاتق الدولة. مسؤوليات، دستورية، تنظيمية، وضبطية توّطر عمل السوق وتمهد لنجاح مشاركته في النشاط الاقتصادي. فلعبة السوق، ليست بسيطة، ولا تعني غياب التخطيط،بقدر ما تعني المزيد من التخطيط الواعي والعميق، بل نكاد ندعي بأن غياب التخطيط لدخول السوق لم يكن لخطأ سياساتي في عدم الوعي الكافي لضرورة التخطيط لولوج السوق بقدر ما قد يعزى لعدم القدرة على إدراك هذه الحقيقة.

خامساً: منظومة مؤسسات الضبط: لـ"فطام" القطاع الخاص الانتهازي عن "مال" الدولة السورية

حتى نخرج من دائرة التوصيف، والنقد، نطرح السؤال الآتي: ما الحل وما هو المخرج؟ يتمثل المخرج الحتمي بتصميم برنامج واضح لضبط السوق السورية، يكون أساسه منظومة مؤسساتية لتنفيذ الضوابط المطلوبة لحدود الدولة والسوق.

يتساءل Cook & Mosedale[2007] عن الخصائص الرئيسة التي قد تساعد في تصميم نظام ضوابط فعال، ويجيبان بأنه ينبغي أن نأخذ بالحسبان كلاً من الأدوات والوسائل التي سيتم اختيارها لتحقيق الأهداف المنشودة، والأسلوب الذي سيتم فيه اختيار هذه الأدوات ووضعها موضع التنفيذ. حتى يُكتب لنظام الضوابط الديمومة والاستمرار، فيجب أن يبدو مبرراً ومشروعاً في عين الأفراد الذين يستهدفهم الضبط والتنظيم (راجع أيضاًOgus [2004]).

مما سبق، نرى أن تصميم برامج إدارة السوق السورية وحوكمتها يجب أن يمرا عبر مرحلتين:

مرحلة أولى تقوم على رسم حدود السوق والنشاطات التي يمكن أن توكل إلى السوق وتنسحب الدولة منها (كلياً أو جزئياً) ؛ومرحلة ثانية تتمثل بإقامة شبكة أو منظومة من مؤسسات

الضبط التي ستتولى تنظيم السوق، ووضع الضوابط التي تكفل اعتدال عمله بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

لتحقيق ذلك، لا بدَّ من إنشاء بناء مؤسساتي مؤلف من طبقتين:

- طبقة "مؤسسات الضبط" "Regulation Institutions"، التي ستتولى مهمة ضبط مشاركة القطاع الخاص وتنظيمه في العملية التنموية، وتضمن له دوراً فاعلاً وشرعياً. من الضروري إنشاء شبكة أو منظومة من مؤسسات الضبط التي تعمل بشكل مخطط وممنهج في مختلف القطاعات التي ينشط فيها القطاع الخاص. بالطبع لا يمكن إغفال وجود مؤسسات ضبط في السوق السورية، من قبيل هيئة الإشراف على التأمين، ومجلس النقد والتسليف، والهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، والمديرية العامة للجمارك... وغيرها. ومن الضروري أن تكون هذه المنظومة شاملة، ومتكاملة، وممنهجة العمل، وهذا ما يقودنا لطرح الطبقة الثانية من البناء المؤسساتي المقترح.
- – طبقة معنية بإدارة وتنسيق عمل منظومة مؤسسات الضبط. يمكن أن تكون هذه الطبقة "الهيئة العليا لمؤسسات ضبط السوق" " Higher Commission of Market Regulation Institutions". بحيث يرأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها المسؤولين عن مؤسسات الضبط، وتوكل إليها مهمة وضع، ومتابعة تنفيذ، الاستراتيجية الوطنية لضبط السوق السورية وتنظيمها بما يحقق المصلحة العامة للمواطنين كافة.

يرى الاقتصادي الفرنسي Jean Tirole الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2014، عن أعماله المتعلقة بتحليل قوى السوق وضوابطه، في مؤلفه المميز "اقتصاد السلع المشتركة" "Économie du Bien Commun" أن الإفادة من فضائل نظام السوق، إنما تتطلب الابتعاد عن مبدأ "حرية السوق" "Laissez-Faire" ووضع ضوابط لسلوك قوى السوق. يقول Tirole: "مع استخدام هذه الوسائط الملطِّفة والمعدِّلة لسياسة السوق الحر، فإن الغالبية العظمى من الاقتصاديين تفضل نظام السوق على أنه أداة ووسيلة بسيطة لإدارة النشاط الاقتصادي، وليس على أنه هدف بحد ذاته". (Tirole [2016] ص. 35).

وفي تحليل " انتهازية" القطاع الخاص، يضيف Tirole قائلاً: "تكمن إحدى أهم إسهامات العلوم الاقتصادية بإظهار أن الجشع ليس سيئاً أو جيداً بحد ذاته. عندما يتم استثمار الطمع في خدمة سلوك تطويري، تنافسي مبني على قاعدة تعظيم العائد والمردود، وتحت مظلة القانون والضوابط المعمول بها، فإن الطمع عندها يمكن أن يكون محركاً للتطوير وللنمو الاقتصادي. لكن عندما لا يكون

الطمع خاضعاً لرقابة وضوابط المؤسسات ذات الصلة، فإنه ينحدر إلى مستوى البحث عن الكسب الريعي الطفيلي والفساد وربما الجريمة". (مرجع سابق، ص. 47). وقد تسمع من يقول: إن الأزمة- الحرب (2011-) في سورية أنتجت كثيراً من ذلك في السوق السورية.

لمعالجة الخلل الكبير المرافق لعمل السوق السورية، لا بدَّ إذاً من العمل على تصميم منظومة مؤسسات الضوابط وتنظيم السوق بشكل ممنهج ومخطط لا تقتل روح المبادرة والإبداع عن قوى السوق، كما لا تتركها طليقةً تتغذى على نسغ القطاع العام. فالقطاع الخاص السوري، في قسم كبير منه اعتاد العيش طفيلياً على وحساب القطاع العام ونتاجه ونهبه. وقد آن الأوان لإنتاج منظومة ضوابط مؤسساتية "تَفْطِمُ" القطاع الخاص (الانتهازي منه) قسرياً عن "حليب" القطاع العام، وإطلاق كليهما لرفد النشاط الاقتصادي، بحرية الخصوصية، بالقيم المضافة الوطنية. على وجه الخصوص، يهدف بناء مثل هذه المنظومة إلى رسم حدود واضحة لدور قوى السوق من القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومساعدة هذه القوى للالتزام بهذه الحدود في إطار من التكاملية مع دور الدولة في النشاط الاقتصادي الوطني.

وكي لا يكون الحديث عن منظومة الضوابط سوداوياً أو نظرياً أيضاً، فمن المفيد أن نعيد التذكير بأن هناك طيفاً واسعاً من مؤسسات الضبط في سورية، لكن ليس هناك تخطيط واعٍ لربط هذه المؤسسات وتأطيرها ضمن منظومة ضوابط "**Regulation System**" كمنتَجٍ مرافقٍ لتطور الاقتصاد السياسي للسوق السورية، وتعرف كيف تقوم بمهامها السياساتية والإجرائية على الحدود الفاصلة بين السوق والدولة. نذكر من هذه المؤسسات في السوق السورية، على سبيل المثال، الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار، ومديرية الجمارك العامة، ومجلس النقد والتسليف، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وهيئة الإشراف على التأمين وغيرها. فما أهم القواعد والمعايير التي قد تحكم بناء مثل هذه المنظومة؟

يرى تقرير "مؤسسات الضبط وممارساته " الذي أعدته هيئة الإنتاجية في نيوزيلاندا، في العام 2014 أنه حتى ينجح القائمون على تصميم ضوابط السوق، يجب أن يمتلكوا:

- مقاربة واضحة عن ممارسة الضوابط المبنية على فهم معقد لطبيعة المخاطر وتطبيقها، طبيعة الجهات التي سيتم ضبطها؛ وكذلك عن التغيير الذي سيصاحب البيئة المضبوطة.
- الكفاءات اللازمة مشفوعةً بتوفُّر مقاربة غائيَّة مهيكلة ومتكاملة بهدف الوصول إلى قوة عمل محترفة تستطيع ضمان إنتاج قادة يحتضنون ثقافةً تُعلي من شأن المرونة التشغيلية، وتبني التغيير في بيئة الضوابط، والتعليم المستمر، فضلاً عن ثقافة التحدي والمواجهة(ولعلَّ هذا أهم ما

ينقص بيئة الضوابط في سورية، أو على الأقل القائمين عليها. راجع Ogus [2004] عن أهمية العامل الثقافي لمؤسسات الضبط والقائمين عليها).

- **عمليات تسويق وتواصل للترويج لمشروعية نظام الضوابط والتنظيم، والقدرة على إنجاز أهداف الضبط تحت سقف الدستور والتشريعات.**

من جهة أخرى، يجب أن تُصَمَّمَ مؤسسات الضبط بحيث تستطيع ضمان وضوح الدور، لتسهيل عملية المساءلة والمحاسبة؛ وكذلك لتركيز الجهود على قضايا محددة بذاتها[4]، وكذلك لا بدَّ من توفير تمويل مناسب يستند إلى مبادئ معينة تضمن استرداد تكاليف عمليات الضبط (الجمارك، المخالفات التموينية...)، بحيث لا تَخلق مبادئ التمويل وآلياته حوافزَ سلبيةً معاكسة إن للجهة الضابطة أو للجهة التي يستهدفها الضبط.

فعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات عن الفلبين وماليزيا إلى أنه، وعلى الرغم من الإصلاح الشكلي والسطحي لنظم الحوكمة والإدارة العامة، فإن هذه الإصلاحات المزعومة كانت قد عمَّقت على أرض الواقع طبقةَ النخبة التقليدية وشَرْعَنَتْ استمراريَّةَ هيمنتِها على الحكومات. كانت المكاسب الديمقراطية التي تم الحصول عليها أقلَّ أهميةً مقارنة بالتوسع والمبالغة في إنفاق الأموال بهدف الحفاظ على دعم طبقات النخبة للإصلاحات الحكومية. ربما تكون الخصخصة والإصلاحات المتعلقة بضبط السوق، قد قادت إلى بعض النجاحات في تحسين مستويات الخدمات المقدمة، إلا أن هذا أسهم أيضاً في خلق فرص جديدة لفئات النخبة لإثراء نفسها من المال العام المنفق (Minogue [2004]). يؤكد هذا كله أهمية إنتاج منظومة ضوابط مؤسساتية تعزل انتهازية القطاع الخاص، عن موارد الدولة.

من مقومات إنتاج منظومة مؤسسات الضبط أيضاً، تحسين مؤسسات الضبط وممارساته. إذ تحدد ملامح هذه الممارسات والمؤسسات الحوافزَ التي ستحكم عمل القائمين على عملية الضبط، وهذا

[4]أفضت دراسة حوكمة نظام الضوابط في سريلانكا إلى أن الضعف الذي يعاني منه هذا النظام لا يرجع فقط إلى العيوب المؤسساتية التي تعتريه وإلى غياب سياسة محددة تؤطر عمله، ولكن ترجع أيضاً إلى ضعف الحوكمة وعدم وضع معايير تحكمها (Cook&Mosedale [2007]). إذْ تمت السيطرة بسهولة على المؤسسات المعنية بضوابط السوق من قبل مجموعات مصالح نافذة. وفي سورية أيضاً، ينبئ المشهد الاقتصادي بأن مثل هذا الأمر قائم، بشكل أو بآخر، ويبدو وكأنه قد تم بشكل مدروس ومخطط له ولم يكن وليد المصادفة. فعلى الرغم من وجود المؤسسات الرسمية المعنية بالضبط والتنظيم والمساءلة، فإن الدور الرئيس لهذه المؤسسات بدا وكأنه محاولة للتغطية على تسييس عملية الضبط وتوجيهها لصالح جماعات الضغط الاقتصادية، قل التجارية البرجوازية.

ما سيحدد في نهاية لمطاف قدرتهم على تحقيق الأهداف المتمثلة في الحفاظ على المصلحة العامة. من المهم أن نشير أيضاً إلى أن ملامحَ التصميم هذه مترابطةٌ بشكل حتمي ووثيق مع جهاز الضبط نفسه، حتى أنه يمكن مقاربتها وقراءتُها على أنها نظام مؤازر لجهاز الضبط الرئيس. فعلى سبيل المثال، سيؤثر تطويرُ ممارسات الضوابط تأثيراً إيجابياً في المهارات والقدرات المطلوبة من قوة العمل المشتغلة في مؤسسات الضبط. كذلك، ستحدد درجة استقلالية مؤسسات الضبط، الشكل الأنسب والصيغة المثلى للأداء والمراقبة والمحاسبة (راجع Glaeser & Shleifer [2003] ص. 401). في السياق نفسه، إذا ما أخفق نظام الضوابط في تحديث الضوابط وتجديدها لضمان استمرارية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، في ظل التغير المستمر في بيئة العمل المحيطة، فإن هذا سيحد من قدرة المنظمين والقائمين على الضبط على تحقيق أهدافها العامة أولاً، وتحقيق الاستجابة والامتثال لمنظومة الضوابط من قبل المعنيين كافة ثانياً. يتحدث Schofield &Caballero [2017] عن مصطلح "الباب الدّوّار" "Revolving Door" الذي يشير إلى انتقال المعنيين في مؤسسات الضوابط في القطاع العام، إلى إدارات مؤسسات لقطاع الخاص الخاضعة لهذه الضوابط، بحيث تُسْتَخْدَمُ أساليب تحايل لتفادي إجراءات الضبط وقواعده التي كان يطبقها هؤلاء عندما كانوا في مؤسسات الضبط في القطاع العام (راجع ص. 53–76).محلياً، يمكن أن نلحظ كيف تأقلمت انتهازية السوق السورية مع بنية الضوابط المتواضعة القائمة، واستطاعت توفير جدار حماية ضد عمل هذه البنية من خلال السيطرة النسبية على مراكز القرار فيها، ونشر الفساد في مختلف مفاصلها لتفريغها من مضمونها.

وحتى لا يُقال: إن التحليل السابق يغالي في توصيف ضعف بنية مؤسسات الضوابط في السوق السورية، نؤكد أيضاً حقيقة وجود "المادة الخام وأهميتها" لصنع "دولة الضوابط" "Regulatory State". نقول "المادة الخام"، إذْ إنَّ هذه المؤسسات تبقى فحسب شاهداً على وجود بذور "دولة الضوابط"، لكن الدولة التي لا يزال ينقصها البناء المؤسساتي، بالمعنى الواسع للمفهوم، (راجع أعمال عمالقة الاقتصاد المؤسساتيWilliamson[1998]،[2009] وHart [1990] وNorth[1992])،الذي سيمكنها من محاصرة الخلل الذي يعتري السوق فيمزقه ويجعله عاجزاً عن تجميع القيم المضافة التي يخلقها الاقتصاد السوري، ليصار إلى توزيعها وإعادة توزيعها لصالح المجتمع السوري بكفاءة وعدالة. إذ يمكن للمحلل الاقتصادي أن يلاحظ التيارات المالية والمادية، أو أثر هذه التيارات بصورة أدق، تَعبُر بشكل مقبول وجيد في أقنية هذا السوق، ولكن تعجز مؤسسات الضبط عن توجيه مجراها في تلك القنوات التي تضمن حق الدولة وحق قطاع الأعمال. وللمفارقة، فإن الخلل الكبير الذي يعتري منظومة مؤسسات الضبط في سورية لا يقف عند حدود شللها وعجزها عن محاصرة خلل السوق والكسب غير المشروع، بل في اغتيال أدوارها وتحويلها لتصبح، قليلاً أو كثيراً، جزءاً من

منظومة "فساد السوق"، وتساعد قطاع الأعمال على التجاوزات، وتفريغ منظومة آلية السوق من أهم خصائصها: الفاعلية والعدالة.

سادساً: خاتمة عامة: نتائج وتوصيات

تطورت وتغيرت لغة الاقتصاد السياسي للسوق مع الزمن. لم يعد السؤال: أهو اقتصاد الدولة؟ أم اقتصاد السوق؟ وأنتجت مورفولوجيا الاقتصاد السياسي سؤالاً أقلَّ حدةً وأكثر تعقيداً: كم هي حصة الدولة؟ وكم هي حصة "قوى السوق"؟ كيف تتعشق مسننات الهوية الاقتصادية، وسياسات الاقتصاد الكلي، مع مسننات الاقتصاد الجزئي لآليات السوق لإنتاج نشاط اقتصادي قابل للديمومة والاستمرار بين "الاقتصادي" و"الاجتماعي"، أو ما يمكن أن ندعوه اختصاراً إكسيولوجيا الاقتصاد (كعلمٍ أولاً وكنشاطٍ ثانياً).تبدو "منظومة مؤسسات الضوابط" منتَجاً مؤسساتياً حتمياً لربط هذه الدارة، ولضمان سلامة تطورها.

لا تبدو مثل هذه المنظومة قائمة بحق في الاقتصاد السوري. فقد عرف الاقتصاد السوري تطوراً مشوهاً بين الهوية المنتقلة دستورياً من "اشتراكية" إلى "ما بعد اشتراكية"، تاركاً السوق يتحرك بشكل عفوي وبدائي وبرَّيٍّ وتحت تأثير قوى مجموعات المصالح الانتهازية (في معظم الأحيان).

في مثل هذه البيئة التحليلية، هل يمكن لفرضيات البحث أن تثبت؟ وأن تثمر؟ كلا. رفضنا الفرضية الأولى القائلة بكفاية مؤسسات الضبط ونقبل، بشكل جزئي، الفرضية الثانية القائلة: إنَّ مؤسسات الضبط القائمة لا تكفي للنهوض بأعباء إدارة قوى السوق العامة والخاصة. نقبل الفرضية الثانية جزئياً، لأن النقص لا يكمن في الجانب المادي التطبيقي لمؤسسات الضبط فحسب، بل يمتد النقص ليشمل النظرية أيضاً. فتبرئة التنظير للهوية الاقتصادية ومقومات تحقيقها، هو أشد خطورة من التسليم بإخفاقها التطبيق. فبين النظرية والتطبيق بنية وهيكلية مؤسساتية رديفة لم يتم التنظير لها، والتبشير بها، والدعوة لبنائها.

ثمة غياب شبه كامل لحوكمة السوق السورية. إذ ليس هناك دراسة مفصلة ومستقلة للوقوف على ماهية، مقومات، وشروط، وسياسة، وتدخلات، ونجاح حوكمة السوق كعملية طبيعية وحتمية مرافقة لأي تحرك في تغير إيديولوجيا اقتصاد الدولة. فخلل السوق ليس نتيجةً لعدم الالتزام بالمعايير، بل لعدم وجود المعايير، وتكاد ترقى خطورة المشكلة إلى خطورة القول: إنَّ حادث السير وقع ليس لأن السائق لم يضغط على المكابح، بل لأن المركبة غير مجهزة بالمكابح أصلاً.

يُختزل ما يوصي به هذا البحث في الدعوة لتصميم برنامج لإدارة السوق السورية يستند إلى إقامة شبكة أو منظومة من مؤسسات الضبط التي تضمن توازن عمل قوى السوق بين ما هو "اقتصادي" وما هو "اجتماعي" في جوٍّ من العدالة والفاعلية والاستدامة. يتطلب ذلك أيضاً تشكيل ما يمكن أن يكون "الهيئة العليا لمؤسسات ضبط السوق" "Higher Commission of Market Regulation Institutions"، كبنيةٍ مؤسساتيةٍ واعيةٍ، وعصريةٍ تقف على الحدود الفاصلة بين "الدولة الاقتصادية" من جهة، و"قوى السوق" الخاصة من جهة أخرى، وتستطيع ضمان النمو المتوازن لكليهما وتوجيه طاقاتهما نحو تحقيق التنمية المستدامة الضامنة لرفاهية المواطنين، كلِّ المواطنين. لا تُختزل أهمية هذه البنية المؤسساتية بكونها ضرورة تنظيمية واقتصادية يحتمها التطور الديالكتيكي للهوية الاقتصادية المادية، والتحرر من الميكانيك الصدئ لانتهازية قوى السوق، بل تمتد أهميتها إلى حيث إنَّها تلامس الرقي الاقتصادي الواصل إلى حدود الديمقراطية الاقتصادية في أكثر أشكالها حداثةً. وبهذه الخاتمة قد يفتح بحثنا هذا الباب أم بحثٍ آخر يتناول إشكالية، العلاقة وحتميتها بين الديمقراطية من جهة ومؤسسات الحوكمة وشبكاتها من جهة أخرى (راجع الكاب الذي صدر مؤخراً لـ Nordberg [2017][5]). ولَكَمْ تبدو مثل هذه الإشكالية جديرةً بالبحث والمعالجة في سياق التحول إلى سورية–ما بعد الأزمة.

[5] يحمل الكتاب عنوان: "الثورة في النظم الاقتصادية والديمقراطية: مراجعة الطريق الثالث". ويتحدث في الفصل السادس (ص. 127–157) عن العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية وشبكات الحوكمة "Governance Networks".

المراجع

المراجع باللغة العربية

الزعيم، عصام. [2005]. "اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة حول اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق 2005.

المراجع باللغات الأجنبية

- **ARMSTRONG A., MOOK L., QUARTER J., WHITMAN J. [2015]. "Understanding the Social Economy of the United States" University of Toronto Press.**
- **Balleisen E., Moss D. [2009]"Government and Markets: Toward a New Theory of Regulation". Cambridge University Press.**
- **Cook P., Mosedale S. [2007]. "Regulation, Markets and Poverty". Edward Elgar Publishing Limited UK.**
- **David S. [2013]. "Progressive Capitalism", London, Biteback Publishing.**
- **Ferrera M. [2002]. "European Integration and National Social Sovereignty: Changing boundaries, new structuring", Paper, Padavia: University of Padavia.**
- **Gamble A. [1994]. "The Free Economy and the Strong State: The Politics of Thatcherism". Second edition.PAlGRAVEHoundmills, NewYork, N. Y. 1001.**
- **Gilardi F. [2008]. "Delegation in the regulatory state: independent regulatory agencies in Western Europe". Edward Elgar Publishing Limited. UK.**
- **Glaeser E., Shleifer A. [2003]. "The Rise of The Regulatory State". Journal of Economic Literature, Vol. XLI, (June 2003),pp.401-425.**
- **Jordana, J. and D. Levi-Faur [2004], 'The Rise of the Regulatory State in Latin America: a study of the Diffusion of Regulatory Reforms across Countries and Sectors', Centre on Regulation and Competition, Working Paper No. 61, University of Manchester.**
- **Josephson, J. [1994]. "Conceptual analysis of abduction". In John R. Josephson and Susan G. Josephson (eds.), Abductive inference.**

Computation, Philosophy, Technology, Cambridge University Press, New York.

- **Kydland E. and Edward C. [1977],"Rules rather than discretion: the inconsistency of optimal plans". Journal of Political Economy, 85 (3), 473–91.**
- **Lambin J. [2014]. "Rethinking the Market Economy: New challenges, new ideas, new opportunities". Palgrave Macmillan, New York.**
- **Levi-Faur, D. [2006]. "Regulatory capitalism: the dynamics of change beyond telecoms and electricity", Governance, 19 (3), 497–525.**
- **Liao J. [2016]. "Developmental States andBusiness Activism East Asia's Trade Dispute Settlement". Palgrave Macmillan in the US is a division of St Martin's Press, New York.**
- **Magnani, L. [2001]. "Abduction, Reason, and Science. Processes of Discovery and Explanation". Kluwer Academic/Plenum Publishers, New York.**
- **Meseguer, C. [2003]. "The diffusion of privatisation in industrial and Latin American countries: what role for learning?" Prepared for delivery at the workshop on the Internationalization of Regulatory Reforms: The Interaction of Policy Learning and Policy Emulation in Diffusion Processes, Berkeley, April 24-25.**
- **Minogue, M. [2004]. "Regulatory Governance and the Improvement of Public Services". Centre on Regulation and Competition,Working Paper.**
- **Nordberg K. [2017]. "Revolutionizing Economic and Democratic Systems Reinventing the Third Way". Palgrave Studies in Democracy, Innovation, and Entrepreneurship for Growth ISBN 978-3-319-40632-9.**
- **Offer A. Söderberg G. [2016]The Nobel Factor: The Prize in Economics, Social Democracy, and the Market Turn. Princeton University Press.**
- **Ogus, A. [2004]. "Comparing Regulatory Systems: Institutions, Processes and Legal Forms in Industrialized Countries". in P. Cook, C. Kirkpatrick, M. Minogue and D. Parker (eds), Leading Issues in Competition, Regulation and Development, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar.**
- **Offer A. Söderberg G. [2016]The Nobel Factor: The Prize in Economics, Social Democracy, and the Market Turn. Princeton University Press.**
- **Pierson P. [2001]. "Post-Industrial Pressures on the Mature Welfare States" in Pierre, Jon (ed), Debating Governance: Authority, Steering, and Democracy, Oxford: Oxford University Press, pp. 80–106.**

- **Pierson, P. [2004]. "Politics in Time. History, Institutions, and Social Analysis", Princeton, NJ: Princeton University Press.**
- **Polanyi, K. [1944]. "The great transformation: the political and economic origins of our time". Beacon, Boston.**
- **Sachs J. [2012]. "The Price of Civilization", London, Vintage Group.**
- **Schofield N. Caballero G. [2017]. "State, Institutions and Democracy Contributions of Political Economy". Springer International Publishing Switzerland.**
- **Sekera J. [2016]. "The Public Economy in Crisis: A Call for a New Public Economics". Springer International Publishing AG Switzerland.**
- **Strøm, K. [2000]. "Delegation and accountability in parliamentary democracies". European Journal of Political Research, 37 (3), 261–89.**
- **Strøm, K. Wolfgang C. M. and Torbjörn B. [2003]. "Delegation and Accountability in Parliamentary Democracies", Oxford: Oxford University Press.**
- **Thatcher, M. [2005]. "The third force? Independent regulatory agencies and elected politicians in Europ". Governance, 18 (3), 347–73.**
- **The New Zealand Productivity Commission. [2014]. "Regulatory institutions and practices".**
- **Veggeland N. [2015]. "Regulatory Governance". Bookboon.com.**
- **Wentzel, Arnold [2011?]. "Market vs. state is the wrong debate". Academia.edu, undated talk. http://**

www.academia.edu/3454889/Market_versus_state_is_the_wrong_debate

- **Williamson O. [1998]. « The Institution of Governance ». American Economic Review,N° 88, P. 75-79.**
- **Williamson O. [2009]. « Opening the black box of firm and market organization: antitrust ». inBjuggren P. O., Mueller D. [2009]. « The Modern Firm, Corporate**
- **Governance and Investment ». MPG Books Group, UK, P. 11-42**

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2017/4/5.
تاريخ قبوله للنشر 2017/7/31.